

Distr.: General
18 February 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية

ورقات للمناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

مساهمة أرباب التجارة والصناعة**

* E/CN.17/2010/1

** لا تمثل الآراء ووجهات النظر المعرب عنها بالضرورة آراء ووجهات نظر الأمم المتحدة.



المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - دور أرباب الأعمال والصناعة
٣		ثالثا - دور الحكومات
٤		رابعا - أثر الأزمة الاقتصادية العالمية
		خامسا - نهج شاملة
		سادسا - التآزر بين القطاعات في ظل الاستهلاك والإنتاج المستدامين

أولا - مقدمة

١ - يشكل أرباب الأعمال إحدى الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة فيما يتعلق بإيجاد حلول لجميع القضايا المقرر النظر فيها خلال الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتتسم مجموعة القضايا المعروضة على هذه الدورة بأهمية خاصة في قطاعات ومجالات متعددة تخص الأعمال والتجارة، ولذا فهي تنطوي على تحديات فيما يتعلق بتحديد التجارب الماضية والعمل التعاوني الضروري وتحقيق التكامل بينهما وترتيبهما حسب الأولوية. وفضلا عن ذلك فإن مجموعة القضايا هذه تربطها صلات بالقضايا التي نظرت فيها اللجنة في دوراتها السابقة؛ وهي صلات ينبغي تحديدها واستكشافها.

ثانيا - دور أرباب الأعمال والصناعة

٢ - يدعم أرباب الأعمال والصناعة اتباع نهج مسؤولية تجاه المجالات المتباينة للنقل والمواد الكيميائية والتعدين وإدارة النفايات، التي يترك كل منها أثرا مختلفا على البيئة، وإن كان يشارك في جميعها عدد كبير من أصحاب المصلحة. ويتطلب تحقيق الاستدامة في هذه المجالات تقاسم المسؤولية بين جميع المشاركين في مختلف المراحل. والعلاقات بين هذه الجهات الفاعلة هي علاقات معقدة تتطلب التزاما قويا وشراكة ومساهمات من جميع الأطراف المشاركة.

٣ - والسلوك البيئي والاجتماعي المسؤول من طرف الشركات في هذه المجالات (وغيرها) هو في نفس الوقت ضرورة من ضرورات المواطنة الصالحة ومسألة مصلحة ذاتية. والمجتمعات السليمة والنامية توجد فرصا جديدة للأعمال وأسواقا جديدة. وتدعو الحاجة إلى أن تساعد الشركات على كفاءة الصحة والتعليم للقوى العاملة؛ والازدهار للمستهلكين؛ وقدرة الهياكل الأساسية على القيام بدورها على النحو اللائق؛ وخلو المجتمعات من الشقاق أو النزاع الطائفي؛ وسلامة الإدارة البيئية؛ وتهيئة بيئة مواتية للمشاريع التجارية؛ وهي قادرة على ذلك.

ثالثا - دور الحكومات

٤ - بوسع الحكومات تشجيع الاستثمارات في هذه المجالات وتيسيرها عن طريق الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز التعاون التكنولوجي، واستكشاف سبل التمويل المبتكرة. ومن الضروري توفير موارد مالية إضافية لترميم نظم النقل وغيرها من الهياكل الأساسية الرئيسية وتوسيع نطاقها. وسيتعين على كل من المانحين والوكالات المتعددة الأطراف والمستثمرين أن يوفرُوا أموالا إضافية، ولا سيما في البلدان النامية.

٥ - وينبغي للحكومات والوكالات المانحة أن تساعد على إقامة شراكات مبتكرة بين الحكومات المحلية والقطاع الخاص المحلي والدولي والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تستخدم مصادر تمويل مختلفة لإعطاء زخم لنماذج تقاسم المخاطر وتجربتها.

رابعاً - أثر الأزمة الاقتصادية العالمية

٦ - لقد أدت انعكاسات الانكماش الاقتصادي العالمي بدون شك إلى تغيير إيقاع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وبقدر ما يزداد تقييد التمويلات وتُفرض القيود على القطاعين العام والخاص على حد سواء، يُصبح من الأمور الحاسمة أكثر من أي وقت مضى وضع الأولويات وتحديد كيفية تحقيق أقصى قدر من كفاءة التكلفة في الاستفادة من الموارد وتوزيعها. وفي نفس الوقت ظهرت بوادر مشجعة في مجال التحفيز الاقتصادي المراعي للبيئة وغيره من الجهود الحكومية الرامية إلى توفير الموارد لتوفير فرص العمل والاستثمار في القطاعات الخضراء، ونحن نشجع البلدان، من وجهة نظر الأعمال، على كفالة أن تؤدي هذه الجهود إلى تعزيز الاقتصاد بأكمله، وألا تختار بين "فئات رابحة وخاسرة".

٧ - ويواجه كل من قطاعات المواد الكيميائية والنقل والتعدين تحديات واضحة ناشئة عن الانكماش الاقتصادي، غير أنها، على الرغم من الظروف الصعبة السائدة مؤخراً، أحرزت تقدماً حقيقياً نحو تحسين الأداء، لا سيما في الميدان البيئي. فبالنسبة لقطاع النقل يظل لكل من مسائل تغير المناخ والطاقة وسلسلة الإمداد والمسائل الأمنية أثر مشهود على التحديات المتعلقة بالاستدامة. وبخصوص التعدين تظل مسائل إدارة الموارد الطبيعية والمسائل المتصلة بالعمل والمجتمعات المحلية على رأس جدول الأعمال. أما في مجال المواد الكيميائية فيتعلق الأمر بالكيمياء المستدامة والإدارة الرشيدة للمنتجات ومسائل التعميم والممارسة السليمة لـ "العناية المسؤولة" على نطاق أوسع. وبالطبع فإن لكل من هذه القطاعات دوراً أساسياً من عدة جوانب في سلاسل الإمداد والأنشطة المضيفة للقيمة لكل من قطاعات الأعمال الأخرى تقريباً.

٨ - وستقوم أفرقة قطاعية ذات أغراض خاصة ضمن قطاعات النقل والتعدين والمواد الكيميائية، تمتلك خبرات في مجالات محددة، بطرح آراء ومساهمات ذات أهداف أكثر تحديداً طوال دورة لجنة التنمية المستدامة. وترد في مرفق هذه الورقة آراء مفصلة من قطاعات محددة.

٩ - وتأتي الدورتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في وقت مناسب بصورة خاصة على ضوء التطورات الحاصلة مؤخرا في الاتفاقيات والمبادرات ذات الصلة مثل الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والاجتماع التاسع للأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، والاجتماعات المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتتردام وستوكهولم (وهي المعاهدات الثلاث الرئيسية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة). وتوحي الذكرى السنوية الشيكة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بتركيز خاص على فعالية تكلفة التنفيذ، وعلى الأولويات الشاملة لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. والحاجة إلى إعادة النظر في المسائل والتجارب على ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية هي حاجة حقيقية. ونرحب بقرار مواصلة التخطيط لعقد مؤتمر قمة معني بالأرض في عام ٢٠١٢، ونتطلع إلى الانضمام إلى ذلك الحوار.

خامسا - نهج شاملة

١٠ - على الرغم من سعة نطاق القضايا فإن بوسع أرباب الأعمال والصناعة أن يُشيروا إلى بعض النهج الشاملة التي لاقت نجاحا وأثبتت جدواها للقطاعات قيد النظر. ولا توجد سياسة وحيدة تكفل الاستدامة، فالأسواق وأطر السياسات ووتيرة الابتكارات التكنولوجية وطلبات المستهلكين جميعها تؤدي دورا، وكذلك التنفيذ وما يدعمه من مؤسسات وموارد. ولهذا السبب فإننا نود التأكيد على أهمية وضع سياسات متكاملة وعلى التنفيذ المتواصل والنهج التعاونية الدولية.

١١ - وتتضرر البلدان النامية بصورة خاصة من سياسات تقييد التجارة، التي تعوق الابتكار وتضيق أبواب دخول الأسواق على المنتجات التي تُعتبر غير مستوفية لمعايير تعسفية فيما يتعلق بإنتاجها ومكوناتها. وهذه مسائل تثير القلق في القطاعات قيد النظر، ونحن نشجع اللجنة على النظر في سياسات تحقق التداؤب مع التجارة والاستثمار المفتوحين من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة.

١٢ - وتركز هذه الورقة على المناظير والروابط المتعددة القطاعات والأوسع نطاقا التي تكمل وجهات النظر القطاعية. ويتضمن مرفقها مساهمات محددة من عدد من القطاعات الرئيسية التي تم تناولها.

١٣ - والقطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال الدورة الحالية للجنة فيما يتعلق بالأعمال هي:

- (أ) الأطر التمكينية والنهج المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات؛
- (ب) بناء القدرات من أجل تحقيق الكفاءة الإيكولوجية وكفاءة استخدام الموارد؛
- (ج) تحقيق التعاضد بين سلاسل الإمداد والأنشطة المضيفة للقيمة عن طريق نهج دورة الحياة؛
- (د) تحفيز الابتكارات ونشرها عن طريق الشراكات.

ألف - الأطر التمكينية والنهج المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات

١٤ - من المهم أيضاً أن يوضع في الاعتبار أن قطاعات النقل والتعدين والمواد الكيميائية وإدارة النفايات لا تعمل في فراغ، على الرغم من كون كل منها قطاعاً فريداً يتطلب تقييماً مخصصاً لفهم ظروفه والتحديات الماثلة أمامه. فالأسواق (السلع الأساسية والطاقة) والظروف التنظيمية لها أهميتها في تعزيز الكفاءة الإيكولوجية وكفاءة استخدام الموارد ضمن هذه الصناعات.

١٥ - ووضع النظم السليمة وتنفيذها، وممارسة الحكم الرشيد الذي يعتمد بقدر الإمكان على المعارف العلمية السليمة، وإدارة المخاطر، واتباع النهج الطوعية القائمة على السوق، التي تكمل المتطلبات القانونية، هي عناصر حاسمة للأطر التمكينية للاستدامة. إن تهيئة بيئة مواتية يمكن للمؤسسات التجارية بجميع أحجامها وقطاعاتها أن تنمو في ظلها وتوجد فرصاً للعمل، وتستثمر وتسعى للابتكار التكنولوجي والتعاون، مقرونة بالحكم الرشيد والسياسات الهادفة إلى الحد من العقبات أمام التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي سبيل من السبل الهامة للخروج من الفقر.

١٦ - ونود بهذا الخصوص أن نؤكد أهمية إبقاء مجموعة متنوعة من خيارات الطاقة مفتوحة - وأن الحاجة إلى إبقاء الخيارات مفتوحة هي أمر مهم فيما يسعى المجتمع وأرباب الأعمال في شراكة من أجل إيجاد خيارات للتنقل أكثر استدامة.

باء - بناء القدرات على تحقيق الكفاءة الإيكولوجية وكفاءة استخدام الموارد

١٧ - يدعم أرباب الأعمال والصناعة بقوة التكامل في وضع السياسات واتباع النهج التعاونية الدولية في هذه المجالات. ويدعمون بهذا الصدد مواصلة بناء القدرات فيما بين أرباب الأعمال والحوار بشأن الكفاءة الإيكولوجية والكفاءة في استخدام الموارد، ونظم

الإدارة البيئية والإنتاج الأنظف. وأي نهج "يعم جميع الحالات" هو نهج لا يراعي التنوع الشديد في مجال الأعمال. والواقع أن التباين الشديد في المبادئ وغيرها من المبادرات الطوعية لفرادى الشركات شاهد على هذا التنوع، وهو مصدر لمبادرات ناجحة وينبغي تشجيعه.

١٨ - والكفاءة من الاعتبارات الأساسية التي تصلح تماما لتحقيق الاستدامة، وقد قام كثير من الشركات بإدماجها ضمن اعتبارات أخرى تتصل بالإنتاج الأنظف والتفكير القائم على دورة الحياة والتقليل من التبديد إلى أدنى حد. ويمكن أن تكون هذه الممارسات ذات جدوى للأعمال من حيث التقليل من النفقات وتعزيز التنافس. وتوفر محركات السوق الحالية والمنافسة بالفعل حوافز قوية لتحسين الأداء في هذه المجالات وتشجيع الابتكار. وتوجد حاليا حلول تكنولوجية ونظم إدارية وأطر سياسات تدعم الكفاءة والممارسات البيئية الفضلى، وستضاف إلى ذلك. بمرور الوقت حلول قائمة على الابتكار التكنولوجي. وستظل الضرورة تدعو إلى السياسات والنهج القائمة على كل من جانب الطلب والإمداد، وسيظل أرباب الأعمال يؤدون دورهم في كلتي الحالتين.

جيم - تحقيق التعاضد بين سلاسل الإمداد والأنشطة المضيفة للقيمة عن طريق اتباع نهج دورة الحياة

١٩ - يدعم أرباب الأعمال الجهود العالمية الهادفة إلى كفاءة الإدارة المناسبة للمواد والمنتجات طوال دورة حياتها، من خلال الجهود الجماعية والتعاونية القائمة على السوق التي ييذلها كل من الحكومات والصناعة والمستهلكين في كل مرحلة من المراحل العديدة لاستخلاص الموارد وتصنيعها وتوزيعها واستخدامها وإعادة تدويرها والتخلص النهائي منها، وغير ذلك من المراحل.

٢٠ - وتدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإظهار الميزات التي ينطوي عليها هذا النهج بالنسبة لأرباب الأعمال، وبخاصة في البلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن توجه الجهود العالمية للمؤسسات من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة وغيرهما نحو بناء القدرات من أجل تمكين كل بلد من وضع وتنفيذ مبادرات لتحقيق ما يلي: (١) الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعايير الدولية المتفق عليها؛ (٢) معالجة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يعتبرها كل بلد ضمن الأولويات ذات الأهمية لمجتمعه ونظامه الإيكولوجي.

دال - تحفيز الابتكارات ونشرها عن طريق الشراكات

٢١ - إن أجدى الوسائل اقتصاديا لمعالجة التحديات الطويلة الأمد المتعلقة بالاستدامة ستطلب تطوير وتسويق ما يتسم بالكفاءة من أشكال التكنولوجيا الحالية والتكنولوجيا الجديدة التي لم تُسوق بعد ونشرها على نطاق واسع. وفضلا عن ذلك فإن الابتكار سيحسن بشكل كبير الأداء المستقبلي للتكنولوجيا الحالية والمقترحة. وممارسات ونظم الإدارة البيئية لا غنى عنها في اتخاذ خطوات عملية نحو تنفيذ أفضل التكنولوجيا والسعي نحو تحسينها مستمر.

٢٢ - وتشكل تنمية الهياكل الأساسية مجالا من مجالات العملية ذات الأولوية التي يمكن أن يعمل القطاعان الخاص والعام معا فيها عن طريق إقامة الشراكات. ولكي تنجح هذه الشراكات:

(أ) ينبغي أن تسمح الأطر القانونية بممارسة الكيانات الخاصة الصناعات التي كثيرا ما تسيطر عليها الدول؛

(ب) لا بد من تنسيق التدابير التحضيرية لبدء شراكات القطاعين العام والخاص وتنفيذها بكفاءة؛

(ج) ينبغي معالجة توزيع المخاطر عن طريق الاتفاقات التعاقدية. وتشكل قدرة المشاريع على إدراج الأرباح شرطا أساسيا لمشاركة القطاع الخاص فيها، لا سيما إذا كان المشروع يتطلب التزاما طويل الأمد.

سادسا - التآزر بين القطاعات في ظل الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٢٣ - عمل أرباب الأعمال والصناعة على دعم إطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة (عملية مراكش)، من خلال المنظمتين الشريكتين التابعتين للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، وفي الاجتماعات الإقليمية، ومع الحكومات الوطنية، وعن طريق مجموعات الأعمال، وفي إطار شراكات مع الجهات المعنية الأخرى.

٢٤ - وفي رأينا، ينبغي لإطار العشر سنوات الاعتراف بالأدوار الأساسية والمتنوعة التي يضطلع بها قطاع الأعمال في مجال ابتكار المنتجات والخدمات وإنتاجها وتوزيعها ونقلها وتسويقها. ويتقاسم هذا القطاع مع المستهلكين والسلطات العامة المسؤولية عن تعزيز الإنتاج والاستهلاك السليمين بيئياً واقتصادياً. وقطاع الأعمال في حد ذاته ليس جهة منتجة فحسب، وإنما هو جهة مستهلكة أيضاً.

٢٥ - ويعتمد قطاع الأعمال إزاء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة نهجاً مرناً يقوم على دورة الحياة، تتيحه الأسواق العادلة والمفتوحة والمنصفة على المستويين الوطني والدولي. ومن منظور هذا القطاع، فإن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تعتمد إلى حد كبير على حمل السوق على العمل بشكل مؤات للبيئة، عبر الإنتاج على نحو أكثر كفاءة والاستهلاك بشكل مختلف، مما يولد الازدهار الاقتصادي، ويحدّ من البصمة الإيكولوجية، ويزيد الرفاه الاجتماعي.

٢٦ - وقد أظهرت التجربة في قطاع الأعمال أن جهود تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أحرزت أعلى درجة من النجاح عندما جعلت الأسواق تعمل من أجل التنمية المستدامة، ونودّ التأكيد على هذه العلاقة الديناميكية بوصفها موضوعاً أساسياً من المواضيع التي ستستعرضها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة. وبالإضافة إلى محاولة الحد من الآثار السلبية المحتملة للاستهلاك والإنتاج، ينبغي لاستعراض أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أن يعالج أيضاً كيفية تحقيق الفوائد من قبيل توفير منتجات أفضل بأسعار أفضل تلبي احتياجات المستهلكين وطموحاتهم.

٢٧ - وتشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مفهوماً مرناً وحيّاً. وينبغي للجنة، في الاستعراض الذي تجريه في دورتها الثامنة عشرة، تجنب فكرة "النمط الواحد الذي يعم جميع الحالات"، سواء فيما يتعلق بمنتج مستدام أو بالمفهوم ككل. ذلك لأن عوامل من قبيل تنامي عدد السكان، ومسائل الإنصاف، وتنوع دوائر الأعمال المكوّنة من مجموعة واسعة من الشركات ذات الجنسيات والقطاعات والأحجام المختلفة، إنما هي عوامل تشير كلها بوضوح إلى أهمية اتباع نهج قابل للتكيف.

٢٨ - والأهداف الرئيسية لمواصلة تطوير وتنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وإطار العشر سنوات للبرامج هي الابتكار وتوفير المعلومات وتحقيق التكامل. وقد توصل أرباب الأعمال والصناعة إلى أن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تتعزز من خلال ما يلي:

- (أ) تطوير منتجات مبتكرة وأساليب إنتاج تستخدم المواد والطاقة بكثافة أقل؛
- (ب) إبلاغ المستهلكين عن المنتجات والخدمات التي تدعم خيارات الاستهلاك المراعية للبيئة؛
- (ج) إدماج البرامج والسياسات داخل مجموعة واسعة من الأسواق والعمل على أن يعزز بعضها بعضاً.

٢٩ - وينبغي أن يكون سن السياسات المؤاتية وإزالة السياسات المعوّقة الهدف العام في تحديد وتنفيذ مجموعة من الأطر لدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وينبغي كذلك أن يكون الهدف من أطر السياسات وتنفيذها مراعاة جميع المراحل في دورة حياة الإنتاج والاستهلاك من خلال ما يلي:

- (أ) تشجيع الابتكار والتصميم الإيكولوجي للمنتجات، وتسهيل دخول المنتجات والتكنولوجيات والتقنيات المفضلة بيئياً إلى الأسواق؛
- (ب) تعزيز إنتاج أنظف وأصغر حجماً، بما يشمل الإيكولوجيا الصناعية، والحد من استخدام المواد، وتعزيز الكفاءة الإيكولوجية؛
- (ج) إزالة الحواجز أمام قبول السوق للمنتجات والحلول المفضلة بيئياً؛
- (د) تيسير الاستهلاك المراعي للبيئة، بما في ذلك وضع العلامات الإيكولوجية، والكشف عن العناصر المكونة للمنتجات، وتحليل دورة الحياة، وتحليل المخاطر المقارن؛
- (هـ) الإقلال إلى أدنى حد من بصمة الكربون المرتبطة بمخلفات الاستهلاك عن طريق تعميم نظم وسياسات متكاملة لإدارة مخلفات الاستهلاك.
- ٣٠ - كما ينبغي، عند النظر في السياسات وتنفيذها، السعي إلى فهم إسهام قطاع الأعمال في هذه العمليات. إذ ينبغي للحكومات الوطنية والسلطات والمنظمات الحكومية الدولية، العمل على إشراك خبرات قطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وعلى نحو أكثر تحديداً في تطوير عملية مراكش. فقطاع الأعمال والصناعة يؤديان دوراً رئيسياً في مجال ابتكار المنتجات والخدمات وإنتاجها وتسويقها، وتقاسم المستهلكين والسلطات العامة المسؤولية عن تعزيز الإنتاج والاستهلاك السليمين بيئياً واقتصادياً.
- ٣١ - وينبغي لقطاع الأعمال أن يؤيد المبادئ التالية على مدى فترة إطار العشر سنوات، دعماً للاستجابة القوية التي تبديها السوق تجاه أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لقطاع الأعمال بوصفه جهة مستهلكة ومنتجة على حد سواء:
- (أ) إشراك المنتجين والمستهلكين في وضع سياسات وبرامج لحمل الأسواق على العمل بكفاءة من أجل البيئة والاقتصاد والمجتمع؛ وكفالة أن تعكس المعلومات عن المنتجات، بما فيها الأسعار، الأهداف المشتركة المتمثلة في تشجيع الأسواق على اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
- (ب) تمكين أرباب الأعمال في جميع القطاعات من الإسهام في إيجاد حلول قائمة على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالاستعانة بسلاسل الإمداد والأنشطة المضيفة للقيمة، وذلك عن طريق البحث والتطوير، والابتكار التكنولوجي والتجاري، والاستثمار، ونشر التكنولوجيا، ووضع معايير المنتجات والأداء، ومدونات قواعد الممارسات؛
- (ج) كفالة ألا تؤدي السياسات والبرامج إلى تضيق الخيارات التكنولوجية التي يتيحها تحسن التكنولوجيا أو إلى إضاعة الفرص التي توفرها الاختراقات العلمية؛

- (د) إتاحة وتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات التعاونية التي تستخدم النهج التكميلية، والتنظيمية، والطوعية، والقائمة على السوق؛
- (هـ) تحديد وتعميم حوافز محددة الأهداف تدعم اعتماد السوق لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
- (و) تحديد وإلغاء السياسات التي تعمل كمحبطات وعوائق أمام اعتماد السوق لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
- (ز) تعبئة الأسواق التجارية العالمية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة بما يمثل لقواعد التجارة والاستثمار، وللأطر الدولية الأساسية الأخرى؛ وتجنب إقامة الحواجز أمام التجارة المرتبطة بإدخال المنتجات والتكنولوجيات والتقنيات المفضلة بيئياً إلى الأسواق؛
- (ح) الاعتراف بالأولويات والظروف الوطنية وتحقيق المواءمة معها، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
- (ط) تعزيز التآزر مع الأولويات الحاسمة الأخرى، ولا سيما تلك المتصلة بانبعاثات الكربون، وتوريد واستخدام الطاقة والمواد، واستخدام المياه وإمكانية الحصول عليها من أجل التنمية، وخلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومواجهة التحديات الملحة الأخرى الماثلة أمام المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم؛
- (ي) تجنب تكرار أو تقويض السياسات والبرامج العالمية والإقليمية والوطنية القائمة في معرض تعزيز إطار العشر سنوات.
- ٣٢ - وثمة تجارب وإجراءات ناجحة عدة ستعرضها مجموعات الأعمال في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، لقد شهد محتوى المنتجات من المواد والطاقة تحسينات منتظمة على مر الزمن. وأحرزت الصناعات الرئيسية ضمن مجموعة من القطاعات، إضافة إلى تجار التجزئة، خطوات كبيرة إلى الأمام. وأصدرت غرفة التجارة الدولية مؤخرًا إطاراً عالمياً جديداً للاتصالات في مجال التسويق البيئي المسؤول، من أجل مساعدة المسوقين والمعلنين على تجنب الوقوع في أخطاء الادعاءات البيئية الغامضة، أو غير المحددة، أو المضللة. كما أن ثمة خبرات مكتسبة في البيئات التنظيمية، مثلاً في سياق الاتحاد الأوروبي، تستحق دراسة أعمق من حيث فعاليتها وآثارها على البلدان والأسواق الأخرى.
- ٣٣ - ويتطلع كل من قطاع الأعمال والصناعة إلى المشاركة مع لجنة التنمية المستدامة والحكومات والمجموعات الرئيسية الأخرى، في مساعي التوصل إلى فهم أفضل لكيفية مواصلة إحراز التقدم في الدورة المقبلة، وتركيز التنفيذ والموارد حيثما سيحققان أكبر قدر من المنفعة.

المرفق

أولاً - النقل

١ - تبادر جميع وسائط النقل، على نحو استباقي، إلى وضع وتنفيذ الحلول التي توجهها الصناعة من أجل تحسين أداؤها البيئي عموماً، والحد من انبعاثاتها على وجه الخصوص.

٢ - وفي حين تؤدي التكنولوجيا دوراً أساسياً في الحد من الانبعاثات الناجمة عن جميع وسائط النقل، يظل من الجوهرى أيضاً الاستثمار في تطوير البنى الأساسية وتحسين استخدام القوائم منها.

٣ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي، تسجل الصناعة تقدماً باهراً على صعيد الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، كالتصاميم الثورية للطائرات الجديدة، والمواد المركبة الجديدة ذات الوزن الخفيف، والتطورات الجذرية للمحركات الجديدة، وتطوير الوقود الأحيائي المستدام في مجال الطيران. وستتفق شركات الطيران ١,٥ ترليون دولار على شراء طائرات جديدة بحلول عام ٢٠٢٠. وسيستعاض عن حوالي ٥ ٥٠٠ طائرة بحلول عام ٢٠٢٠، أي ما يمثل نسبة ٢٧ في المائة من العدد الإجمالي للطائرات في العالم، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض بنسبة ٢١ في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) بالمقارنة مع مستواها الحالي.

٤ - ومن شأن استخدام الوقود الأحيائي المستدام في مجال الطيران أن يحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٨٠ في المائة على أساس دورة حياة الكربون كاملةً. ويجري التركيز على الوقود الأحيائي المستمد من الكتلة الأحيائية من الجيل الثاني أو الجيل الجديد (كالطحالب، والجاتروفا، والكاميلينا). ويمكن إنتاج هذه الأنواع من الوقود بشكل مستدام للإقلال إلى أدنى حد من الآثار على المحاصيل الغذائية واستخدام المياه العذبة.

٥ - ومن شأن تحسين كفاءة العمليات أيضاً ادخار الوقود والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتقوم "الأفرقة الخضراء" التابعة لاتحاد النقل الجوي الدولي بزيارة شركات الطيران وتقديم المشورة لها بشأن تدابير ادخار الوقود والحد من الانبعاثات وأفضل الممارسات. وسيحقق تحسين الممارسات التشغيلية، بما يشمل استخدام الوحدة الإضافية لتوليد الطاقة، واعتماد إجراءات أكثر كفاءة للطيران وتدابير الحد من الوزن، انخفاضاً لانبعاثات بنسبة ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٦ - وقد اضطلعت صناعة النقل البري بمسؤولياتها، اعترافاً منها بالدور الذي يؤديه النقل البري في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ووفقاً لاستراتيجية الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة استناداً إلى الابتكار والحوافز والبنى الأساسية (استراتيجية ٣ '١') عن طريق تقليص الانبعاثات السمية وغير السمية، بنسبة كبيرة تصل إلى ٩٨ في المائة وهذا ما أسهم إلى حد كبير في تحسين نوعية الهواء.

٧ - وأدّت عملية العولمة إلى زيادة حركة السياحة، والتجارة، ومن ثم النقل، ونتجت عن ذلك زيادة في استخدام الوقود وفي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لكن يجب الاعتراف بأن النقل البري هو واسطة النقل الوحيدة التي يمكن أن توفر خدمة من الباب إلى الباب، وأنه باستثناء التوزيع في المدن، والنقل البري للركاب على مسافات قصيرة، يبقى النقل البري التجاري وسيظل معتمداً على النفط، دون أن يظهر في الأفق أي بديل مُجدٍ اقتصادياً.

٨ - وأخيراً، تمثل حركة النقل عموماً نسبة ٣٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين أن صناعة النقل البري التجاري تنتج ٣ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. غير أن البنى الأساسية الرديئة للطرق يمكنها بسهولة زيادة استهلاك الوقود في مركبة تجارية من الوزن الثقيل بمعدل ثلاثة أضعاف؛

٩ - وباعتبار ما ورد أعلاه، التزمت صناعة النقل البري، ممثلةً بالاتحاد الدولي للنقل على الطرق والروابط الأعضاء فيه، التزاماً طوعياً في الواقع، على أساس التكنولوجيا والممارسات المبتكرة، بتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ - محسوبة بأداء النقل بالأطنان - الكيلومترات والركاب - الكيلومترات، قياساً بسنة الأساس ٢٠٠٧ - وذلك بوسائل منها:

(أ) الاستثمار في محركات مبتكرة وفي أحدث تكنولوجيات المركبات، التي يمكن أن تسهم في الحد من استهلاك الوقود، وبالتالي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتجاوز عشرة في المائة؛

(ب) تدريب السائقين، بالصيغة التي توفرها أكاديمية الاتحاد الدولي للنقل على الطرق وغيرها، مما يتيح تقليص استهلاك الوقود، وبالتالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى عشرة في المائة؛

(ج) اعتماد المفاهيم اللوجستية المبتكرة، كنظام النقل الذكي، والأوزان والأبعاد المثلى للمركبات التجارية ذات الوزن الثقيل، التي يمكنها كذلك تقليص استهلاك الوقود وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتجاوز عشرة في المائة.

١٠ - وفيما يتعلق بالنقل البحري، تبدي صناعة النقل البحري الدولية التزاماً راسخاً بتأدية دورها للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري. ومن التحديات في هذا الصدد كون النقل البحري، شأنه شأن جميع وسائط النقل، مُسخرًا لخدمة التجارة العالمية. وعليه، فإن ما يحدد إجمالي الانبعاثات على صعيد النقل البحري، إلى حد ما، هو النمو المتوقع للاقتصاد العالمي (والسكان) من الآن وحتى عام ٢٠٥٠.

١١ - وثمة توافق للآراء في أوساط النقل البحري العالمية مفاده أن من الممكن للنقل البحري تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لطن واحد من الحمولة المنقولة على مسافة كيلومتر واحد (طن/كم) بنسبة قد تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٠ بواسطة التطورات التكنولوجية والتشغيلية، واستخدام سفن أحدث وأكبر مصممة وفقاً للمؤشر الجديد للتصميم من أجل الكفاءة في استخدام الطاقة، الذي أعدته المنظمة البحرية الدولية. وعلى الأمد الأطول تستكشف صناعة النقل البحري أيضاً عدداً من مصادر الوقود البديلة للمساعدة على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبالنسبة إلى النقل البحري، تجدر ملاحظة أهمية اتفاق المنظمة البحرية الدولية بشأن المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن المعنونة: المواد المتعلقة بمنع تلوث الهواء الناجم عن السفن، في تنظيم انبعاثات أكاسيد النيتروز، وتقليص كمية الكبريت والمركبات العضوية المتطايرة المنبعثة من السفن إلى حد كبير، وبالتالي الحد من المخاطر الصحية ذات الصلة. كما أن اتفاقية هونغ كونغ بشأن إعادة الاستخدام السليمة والأمن البيئي للسفن، المعتمدة في مؤتمر عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٩، تكتسي هي الأخرى قدراً من الأهمية، إذ ستساعد على كفالة التصرف بأمان بالسفن التي بلغت نهاية حياتها.

١٢ - وخلاصة القول أن صناعة النقل ككل ملتزمة بعملية التحسين المستمر لأدائها البيئي.

ثانياً - المواد الكيميائية

ألف - وجهات نظر الصناعات الكيميائية

١٣ - تشارك الصناعات الكيميائية العالمية مشاركة نشطة في العمليات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢. ويحظى المجلس الدولي للرابطات الكيميائية - وهو صوت هذه الصناعة على الصعيد العالمي - بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٨، ويتولى تنسيق مشاركتها في اجتماعات القمة الرئيسية، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي الدورات العادية للجنة التنمية المستدامة.

١٤ - وللصناعات الكيميائية دور فريد في تعزيز التنمية المستدامة. وهي ملتزمة بالحفاظ على مواردنا للأجيال المقبلة، عن طريق تخفيض الانبعاثات، والاقتصاد في الطاقة، وتطوير مواد وتكنولوجيا وممارسات تجارية مستدامة. وبالإضافة إلى كونها ملتزمة بتحقيق نتائج مستدامة، تساعد هذه الصناعة على توفير حلول لمسائل التنمية المستدامة لصالح قطاعات صناعية أخرى بما فيها قطاعات الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، والبناء، وإدارة النفايات. وللكيمياء دور أساسي أيضا في تلبية احتياجات الإنسان، بما فيها الطعام والملابس والسكن والنقل والاتصالات.

باء - التقدم المحرز

١٥ - في عام ٢٠٠٢، انضمت الصناعات الكيميائية إلى الأطراف المعنية الأخرى والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، لتحديد الهدف الذي يقضي بالتوصل، بحلول العام ٢٠٢٠، إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تخفيف أهم الآثار الضارة على الصحة البشرية والبيئة. وتواصل الصناعة التمسك بهذا الهدف والعمل بنشاط في سبيل تحقيقه.

١٦ - وفي سياق الجهود المبذولة لتحقيق هدف العام ٢٠٢٠، شارك المجلس الدولي للرباطات الكيميائية في صياغة واعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية خلال المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠٠٦ (المؤتمر الأول) وفي عام ٢٠٠٩ (المؤتمر الثاني). ويقر النهج الاستراتيجي بالمساهمة الأساسية للمواد الكيميائية في المجتمع العصري، ويعترف في الوقت نفسه بالحاجة إلى تحسين إدارة المواد الكيميائية واستخدامها على نحو مستدام. والصناعات الكيميائية العالمية ملتزمة بالتطبيق الناجح للنهج الاستراتيجي. وبالفعل فإن الأهداف الرئيسية للسياسة العامة المتبعة في النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بتقليل الأخطار، والمعرفة والمعلومات، والحوكمة، وبناء القدرات، والاتجار غير المشروع، حددت مباشرة طبيعة الجهود التي تبذلها الصناعة في سبيل إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٧ - وقد وُجّهت الجهود التي يبذلها أرباب الصناعات الكيميائية في سبيل إنجاز هدف العام ٢٠٢٠ تُقاد بشكل أساسي عبر مبادرتين يتولى أرباب الصناعة قيادتهما. فالميثاق العالمي بشأن الرعاية المسؤولة، والاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات، اللذان اعتمدا في المؤتمر الدولي الأول المعني بإدارة المواد الكيميائية الذي عقد في عام ٢٠٠٦، يعكسان التزام أرباب الصناعة بالارتقاء بالمعايير العالمية لسلامة المنتجات، ومواءمة أساليب الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية، وتشجيع النتائج المستدامة.

١٨ - ويعالج الميثاق العالمي بشأن العناية المسؤولة مسائل تتعلق بالتنمية المستدامة والصحة العامة فيما يخص استخدام المواد الكيميائية. ويبرز الميثاق التزام هذه الصناعة بتحسين التواصل وبالمزيد من الشفافية في الأداء البيئي والصحي والأمان. وحظي ميثاق العناية المسؤولة، الذي تطبقه حاليا ٥٣ رابطة، بإشادة واسعة النطاق بفضل الإنجازات التي حققها. وقد وصفه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بأنه "نموذج للتنظيم الذاتي الملهم الذي ينبغي للصناعات الأخرى أن تنظر في الاقتداء به". وبرنامج العناية المسؤولة هو محور الالتزام العالمي بالاستدامة الذي قطعه على نفسها الصناعات الكيميائية، وتنتشر أخلاقيات العناية المسؤولة عبر حلقات سلسلة الإمداد عن طريق الشراكات مع الموردّين والعملاء في المراحل السابقة للإنتاج واللاحقة له. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الرعاية المسؤولة والميثاق العالمي للعناية المسؤولة في الموقع التالي:

www.icca-chem.org/Home/ICCA-initiatives/Responsible-care

١٩ - وقد صُممت الاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات لتعزيز أداء الصناعة في مجال الإدارة الرشيدة للمنتجات، وقياس ذلك الأداء، وتحسين التواصل والشفافية فيما يخص الأخطار المرتبطة بالمواد الكيميائية والتعامل بشكل آمن معها على النحو المناسب عبر حلقات سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة. وهي تهدف إلى تطوير أدوات للتعامل مع القلق الذي يساور الجمهور من المواد الكيميائية الموجودة في الأسواق. كما أنها مصممة لدعم التوقعات في مجال سياسات إدارة المواد الكيميائية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وتعمل الاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات يدا بيد مع الميثاق العالمي بشأن العناية المسؤولة من أجل تحسين الإدارة الرشيدة للمنتجات عبر جميع حلقات سلسلة الإمداد. وللمزيد من المعلومات عن الاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات يرجى زيارة الموقع التالي:

www.icca-chem.org/Home/ICCA-initiatives/Global-product-strategy

٢٠ - وأدى تطبيق المجلس الدولي للرباطات الكيميائية لهذين البرنامجين إلى تحقيق نجاح قابل للقياس في جميع جوانب أهداف السياسة العامة منذ عام ٢٠٠٦. ونكتفي بذكر بعض الأمثلة القليلة فقط مما حقته الصناعة:

- (أ) حددت أفضل الممارسات بخصوص مجموعة أساسية من المعلومات هم الأخطار واحتمال التعرض لها، تصلح لإجراء تقييمات أمان بشأن المواد الكيميائية؛
- (ب) طورت مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة للمنتجات كي تستخدمها الرباطات والشركات الأعضاء من أجل تسريع تنفيذ برامجها الخاصة بالإدارة الكيميائية؛

- (ج) اعتمدت عملية عالمية للحوكمة بشأن العناية المسؤولة بغية كفالة قدر أعلى من المساءلة عن الأداء وتعزيز أخلاقيات الرعاية المسؤولة؛
- (د) وفّرت مشاريع لبناء القدرات في عدد من البلدان النامية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- (هـ) كفلت الحصول على تأييد للميثاق العالمي بشأن العناية المسؤولة، والاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات من أكثر من ٧٥ موظفا آخرين من كبار الموظفين التنفيذيين لشركات عالمية. وتنضم هذه الشركات إلى القائمة المتضمنة ٧٩ شركة التي عُرضت على المؤتمر الدولي الأول المعني بإدارة المواد الكيميائية؛
- (و) وسّعت نطاق شبكة العناية المسؤولة لتشمل الاتحاد الروسي وبلدانا أخرى في أوروبا الشرقية؛ وأقامت مشروعا تجريبيا مع شركات محلية في الصين؛ وهي تستطلع حاليا مبادرة في منطقة الخليج الفارسي؛
- (ز) أنشأت شركات جديدة مع بعض الحكومات في البلدان النامية؛
- (ح) شاركت في دراسة علمية لمعالجة الاهتمامات الصحية والبيئية الجديدة أو الناشئة، في إطار مبادرة البحث الطويل الأمد؛
- (ط) قدمت تقارير عن التقدم الذي أحرزته الصناعة العالمية على نحو يتسم بالشفافية في إطار العناية المسؤولة.
- ٢١ - وقدمت الصناعات الكيميائية أيضا مساهمات هامة في التنمية المستدامة في مجالات كفاءة استخدام الطاقة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. فهذه الصناعة هي المورد الرئيسي في جميع أنحاء العالم للمواد التي تتيح استخدام الطاقة بكفاءة، من المواد العازلة إلى تلك المستخدمة للطاقة الهوائية والطاقة الشمسية. كما توصلت الصناعة، عن طريق العناية المسؤولة، إلى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في عملياتنا.
- ٢٢ - وتتيح تكنولوجيا الصناعات الكيميائية أيضا مصادر الطاقة البديلة، وحماية وتنقية مياه الشرب والموارد الطبيعية الأخرى في العالم، وتساعد على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. ويتبين من دراسة لتحليل دورة الحياة أجراها المجلس الدولي للرابطات الكيميائية ونُشرت في عام ٢٠٠٩ (استنادا إلى عمل تحليلي مستقل أدته شركة "مكيترى وشركاؤه" وأقره معهد أوكو) أن ما أتاحته الصناعات الكيميائية من توفير في انبعاثات غازات الدفيئة يزيد على ضعف حجم الانبعاثات الناتجة عن هذه الصناعات، أي أن منتجات الصناعة الكيميائية مكّنت من تخفيض غازات الدفيئة بنسبة تفوق ضعفي أو ثلاثة أضعاف حجم الغازات التي ولّدها.

٢٣ - وأخيراً، اشترك أعضاء المجلس الدولي للرباطات الكيميائية مع عدد من الحكومات والجهات المعنية الأخرى خلال المفاوضات بشأن المعاهدات الدولية الهامة مثل اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم، وأدى الأعضاء دوراً نشطاً في تنفيذها. كما كان لأعضاء المجلس الدولي للرباطات الكيميائية دور قيادي نشط في تحويل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، من مفهوم مجرد إلى حقيقة.

جيم - القيود والعوائق

٢٤ - يلتزم المجلس الدولي للرباطات الكيميائية بتعزيز استدامة الصناعات الكيميائية عالمياً عن طريق العناية المسؤولة والسعي لتحقيق هدف العام ٢٠٢٠ الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وقد حدد عدداً من العوائق والقيود التي تعرقل إنجاز تلك الأهداف. وقد يكون القيد الأهم هو نقص القدرة على إدارة المواد الكيميائية على نحو فعال في بعض أجزاء العالم النامي. ويمكن أن يتخذ هذا النقص في القدرة أشكالاً عديدة، مثل الافتقار إلى الخبرة المناسبة، والافتقار إلى البيانات والمعلومات العلمية، والافتقار إلى الموارد، والافتقار إلى الهياكل الأساسية. ويعمل المجلس، مع الجهات المعنية الأخرى بالنهج الاستراتيجي، على معالجة هذه الفجوات عن طريق بناء القدرات واتخاذ مبادرات أخرى ذات صلة، ورغم التقدم الهام الذي أحرز، فإن هذا المجال ما يزال ينطوي على تحديات كبيرة.

٢٥ - وهناك تحدٍ إضافي يتمثل في التأكد من إيجاد آليات تكفل إدارة المواد الكيميائية على نحو فعال في جميع حلقات سلسلة الإمداد، وطوال فترة حياة المنتج. ويعني ذلك كفالة حصول المنتجين والموردين والمستخدمين النهائيين على المعلومات المتعلقة بسلامة المنتجات، وإدماج تلك المعلومات في سير أعمالهم. وقد أحرزت الصناعات الكيميائية تقدماً هاماً في مجال تعزيز الإدارة الرشيدة للمنتجات وتطوير ممارسات تجارية مستدامة عن طريق العناية المسؤولة والاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب إنجازه، سواء داخل الصناعة أو عبر المزيد من التعاون مع القطاعات الصناعية الأخرى والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، من أجل بلوغ هدف العام ٢٠٢٠.

دال - الدروس المستفادة والممارسات السليمة للمضي قدما في التنفيذ

٢٦ - إن خبرة أرباب الصناعات الكيميائية في مجال السعي إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة وإدارة المواد الكيميائية في عدد من المتدييات الدولية قد يّسّرت إجراء تقييمات جديدة للتحديات التي يجب مواجهتها وسبل معالجتها. فعلى سبيل المثال، أدى ضعف القدرات في أنظمة إدارة المواد الكيميائية في بعض البلدان المذكورة أعلاه إلى تسليط الضوء على ضرورة التشجيع على وضع لوائح تنظيمية تستند إلى الشفافية والأساس العلمي والفعالية من حيث التكلفة في جميع أنحاء العالم، مما دفع بالمجلس إلى وضع مجموعة مبادئ خاصة بأنظمة إدارة المواد الكيميائية (يمكن الاطلاع عليها في الموقع: www.icca-chem.org/ICCADocs/2006_10_ICCA%20advocacy%20principles.pdf)، استنادا إلى مزيج من المبادرات التنظيمية والمبادرات التي تقودها الصناعة.

٢٧ - وقد وضع المجلس أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدارة الرشيدة للمنتجات (انظر www.icca-chem.org/ICCADocs/Product%20Stewardship%20Guidelines%20Final.doc) للمساعدة على تحسين إدارة المواد الكيميائية والإدارة الرشيدة للمنتجات على طول سلسلة الإمداد. ويقترن هذا الأمر بإجراء هام هو تفعيل تلك المبادئ التوجيهية، وقد نشط أعضاء المجلس في سبيل تنفيذ ودعم أنشطة بناء القدرات في العالم النامي. وللإطلاع على أمثلة على هذه الأنشطة انظر: www.icca-chem.org/ICCADocs/Capacity_Building_2009.pdf، و www.icca-chem.org/ICCADocs/ICCA_Progress_Report09_final.pdf.

٢٨ - ورغم التقدم الهام المحرز نحو تحقيق هدف العام ٢٠٢٠ الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن الطريق ما زال طويلا. ويظل النهج الاستراتيجي القناة الرئيسية للجهود المبذولة من أجل تحقيق هدف العام ٢٠٢٠، وقد انتهى المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى اتفاق بشأن إطار عمل معزز (اتفاق على نظام داخلي، وإنشاء هيئة فرعية، وإسناد دور أقوى للعمليات الإقليمية) للمساعدة على تيسير تلك الجهود. ويؤيد أرباب الصناعات الكيميائية مواصلة تعزيز النهج الاستراتيجي من الآن فصاعدا، بوسائل منها توفير الموارد المناسبة لتمكينها من العمل بفعالية على رصد التقدم المحرز وتشجيع الجهود الوطنية في سبيل تحقيق هدف العام ٢٠٢٠.

هاء - الأعمال التي خُطط لإنجازها في المستقبل

٢٩ - أرباب الصناعات الكيميائية ملتزمون بمواصلة التقدم في السنوات المقبلة على طريق التنمية المستدامة وإدارة المواد الكيميائية بصورة أكثر أماناً. وتحدد الاستراتيجية العالمية بشأن المنتجات عام ٢٠١٨ بوصفه التاريخ المستهدف الذي ينبغي بحلوله أن تكون الشركات قد قيّمت بصورة كاملة مستوى أمان المواد الكيميائية التي ترسلها إلى الأسواق، وعام ٢٠١٢ بوصفه تاريخاً مستهدفاً مرحلياً لقيام الشركات بالإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته في إجراء تلك التقييمات ومناقشة ذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس ملتزم بتقديم التقارير عن عدد من المصفوفات الإضافية المتعلقة بالإدارة الرشيدة للمنتجات في المستقبل ويتراوح عددها بين ١٥ و ٢٠ مصفوفة.

٣٠ - وتعترم الشركات الأعضاء في المجلس إنجاز ما يلي، بحلول عام ٢٠٢٠:

- (أ) وضع مجموعة أساسية من المعلومات عن الأخطار واحتمال التعرض لها، تصلح لإجراء تقييمات أمان بشأن المواد الكيميائية الموجودة في السوق؛
- (ب) تعزيز القدرة العالمية على تطبيق ممارسات تقييم الأمان وإجراءات الإدارة الآمنة، وخصوصاً في البلدان النامية؛
- (ج) تبادل المعلومات ذات الصلة بسلامة المنتجات مع المنتجين الآخرين والحكومات والجمهور؛
- (د) العمل عبر جميع حلقات سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة لكي يتاح لتمكين الموردّين والعملاء من تقييم مدى أمان منتجاتهم بفعالية وتعزيز أدائها؛
- (هـ) جعل الخلاصات المتعلقة بسلامة المواد الكيميائية متاحة للعموم؛
- (و) توسيع هيكلها الأساسي المكلف بالرصد والإبلاغ عبر إدماج مقاييس إضافية لتتبع التقدم، ودعم التحسين المتواصل في سبيل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد العالمي.

١ - آراء قطاع التعدين بشأن القضايا الكيميائية

٣١ - تشكل سياسات الإدارة المحكّمة والمتكاملة للمواد الكيميائية عنصراً حيوياً في التزام المجلس الدولي للتعدين والفلزات بتحقيق مستقبل أكثر استدامة. وفي الواقع، يدرك المجلس أن إدارة المواد الكيميائية بطريقة مسؤولة، بما في ذلك المعادن والفلزات، طوال دورات حياتها، تشكل جانباً هاماً من جوانب التنمية المستدامة. وقد اعترف بهذا التحدي في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، وأعيد تأكيده في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٣٢ - وقد سلم المؤتمر في عام ٢٠٠٢ بأن المعادن والفلزات ضرورية للحياة الحديثة. إذ يؤدي الكثير من هذه المواد الكيميائية أدواراً أساسية من قبيل توفير المأوى أو التغذية. وفي الواقع هناك عدد قليل من جوانب المجتمع الحديث التي لا تعتمد على استخدام المعادن والفلزات إلى حد ما.

٢ - الالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية

٣٣ - كشف المجلس الدولي للتعدين والفلزات في جنيف في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ عن الخطة المعنونة "إدارة المعادن والفلزات ٢٠٢٠"، وهي خطة عمل لإدارة المواد الكيميائية في قطاعنا. يمكن الاطلاع عليها في الموقع www.icmm.com/page/13781/icmm-launches-minerals-and-metals-management-2020-strategy. وتأتي هذه الخطة، التي بدأت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية، وفاء بالالتزام قطعه المجلس الدولي للتعدين والفلزات خلال المؤتمر الدولي الأول المعني بإدارة المواد الكيميائية المعقود في دبي عام ٢٠٠٦، دعماً لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وتتمثل أهمية عام ٢٠٢٠ في الطموح إلى أن تستخدم وتصنع المواد الكيميائية، بما فيها المعادن والفلزات، "بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية الخطيرة على صحة الإنسان وعلى البيئة بحلول عام ٢٠٢٠" وهو مطمح كرس باعتباره الهدف العام للنهج الاستراتيجي.

٣٤ - ويرى أعضاء المجلس الدولي للتعدين والفلزات ضرورة اتباع نهج عالمي لإدارة المواد الكيميائية. غير أنه من المهم أيضاً الإشارة إلى وجوب أن يقوم النهج الاستراتيجي على نهج شامل يراعي دورة الحياة ويكون مترسخاً في سياق التنمية المستدامة. وتتمحور خطة العمل المتعلقة بالمعادن والفلزات لعام ٢٠٢٠ حول ٢٣ إجراء، مصنفاً تحت أربعة مواضيع ترتبط بأربعة من الأهداف الشاملة المنبثقة عن النهج الاستراتيجي، وهي: التقليل من المخاطر؛ وأسلوب الإدارة؛ وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية؛ والمعارف والمعلومات. وتقتضي خطة العمل، التي وافق عليها مجلس كبار الموظفين التنفيذيين، بأن يضطلع المجلس الدولي للتعدين والفلزات بوضع السياسات العامة وتنفيذ الإجراءات وإقامة شراكات أوسع نطاقاً من ذي قبل مع الأطراف الأخرى المعنية بدورة حياة المعادن والفلزات. ورغم ما يطرحه هذا النهج من تحديات، فإنه لن يكون غريباً على أعضائنا نظراً لأن خطة عملنا تستند إلى مبادئ إطارنا للتنمية المستدامة وبرنامحننا للإدارة الرشيدة للمواد، وإلى منهج العمل الخاص بهما.

٣٥ - ويقوم إطار التنمية المستدامة للمجلس الدولي للتعدين والفلزات (انظر www.icmm.com) بشكل أساسي على معالجة القضايا المحددة في مشروع التعدين والمعادن والتنمية المستدامة، الذي يعد معلما تاريخيا. ويتألف الإطار من ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) مجموعة تضم ١٠ مبادئ يقابلها التزام من الشركات الأعضاء بتنفيذها؛ و(ب) التزام برفع تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ وفي غير ذلك من الالتزامات الرفيعة المستوى وفقا للمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية؛ (ج) والالتزام طرف ثالث بكفالة قيام الأعضاء بتقديم تقارير.

٣٦ - ويتمثل أحد العناصر المهمة لإطار التنمية المستدامة للمجلس الدولي للتعدين والفلزات في نهج متكامل لإنتاج المعادن والفلزات (المواد الكيميائية) واستخدامها بشكل مسؤول من جانب الشركات المصنعة الأعضاء في المجلس.

٣٧ - وينطوي مفهوم الإدارة الرشيدة للمواد، على تعهد وإدارة إنتاج المعادن والفلزات واستخدامها على امتداد سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة بغية الوصول بصافي الربح إلى حده الأعلى، والتقليل من الخسائر إلى حدها الأدنى، والحفاظ على الموارد للمساهمة بفعالية في التنمية المستدامة. ويرى أعضاء المجلس الدولي للتعدين والفلزات أن الإدارة الرشيدة للمواد تتعلق بالأمور التالية:

(أ) فهم الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمادة ما وهي تنتقل من خلال دور حياتها من التعدين إلى الاستخدام ثم إلى نهاية حياتها؛

(ب) إقامة علاقات/شركات مع الأطراف الفاعلة الأخرى على امتداد دورة الحياة بغية المساعدة على كفالة الاستفادة من هذه المادة واستخدامها بشكل مناسب والتقليل إلى أدنى حد من مخاطرها على صحة الإنسان والبيئة، أو القضاء على هذه المخاطر؛

(ج) اتخاذ إجراءات لكفالة اضطلاع الأعضاء بأنشطة الإدارة الرشيدة والفعالة فيما يتعلق بالجزء الخاضع لسيطرتهم من دورة الحياة، والعمل مع الأطراف الفاعلة الأخرى في دورة الحياة لكفالة أن تضطلع بدورها هي أيضا، فيما يتعلق بالمجالات التي تسيطر عليها بشكل مباشر بل تمارس عليها بعض التأثير.

٣٨ - ونشر المجلس الدولي للتعدين والفلزات وثيقة توجيهية لدعم تنفيذ الإدارة الرشيدة للمواد في سلسلة الإمداد بالمعادن والفلزات ويعمل الآن على وضع مجموعة أدوات تكميلية (يمكن الاطلاع عليها في الموقع www.icmm.com/page/1183/miximizing-value-guidance-on-implementing-materials-stewardship-in-the-minerals-and-metals-value-chain).

٣ - إدارة المواد الكيميائية عن طريق إطار الإدارة الرشيدة للمواد

٣٩ - يوفر إطار التنمية المستدامة الذي وضعه المجلس الدولي للتعدين والفلزات ومفهوم الإدارة الرشيدة للمواد، منهاجا سياسيا قويا يعترف بالخصائص والمواصفات المحددة للمعادن والفلزات كما يعترف بالدور الهام الذي تؤديه في المجتمع. وتعتبر إدارة المواد الكيميائية عنصرا حيويا من عناصر الإدارة الرشيدة للمواد، ويشكل وضع ممارسات سليمة في هذا الميدان آلية رئيسية من آليات دعم هذه الصناعة للتنمية المستدامة.

٤٠ - ولذلك فإن العمل جار في عدد من المجالات الرئيسية المبينة أدناه.

الزئبق

٤١ - تشكل الإدارة الرشيدة لمادة الزئبق إحدى القضايا الأساسية لإدارة المواد الكيميائية التي يتعين على الصناعة التصدي لها على الصعيد الدولي. ويتنشر الزئبق على نطاق واسع بين خامات الكبريتيدات المعدنية، ومن المعروف أن معالجة هذه الخامات تشكل أحد المصادر الأساسية للتلوث البيئي بالزئبق ذات المنشأ البشري. ولذلك فإن السيطرة على هذه الانبعاثات وما يتبعها من إدارة للنفايات المحتوية على الزئبق يشكلان تحديا رئيسيا لجوانب من قطاع التعدين والفلزات.

٤٢ - وقد أعرب المجلس الدولي للتعدين والفلزات عن دعمه لاستراتيجية عالمية لإدارة الأخطار الناجمة عن الزئبق على صعيد الأمم المتحدة، ونشر بيان موقف يدعو الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات في إطار برنامج الإدارة الرشيدة للزئبق www.icmm.com/page/12173/icmm-commits-to-mercury-stewardship.

٤٣ - وسيعزز المجلس إسهامه في الجهد العالمي عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وتشجيع أنشطة الإدارة المتبادلة للزئبق بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والوطني في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من أعضاء المجلس. ومن الأمثلة على هذا النوع من النهج الدعم المقدم فعلا من بعض الشركات الأعضاء في المجلس لتنفيذ تكنولوجيا منخفضة الزئبق أو خالية من الزئبق في قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق صغير.

٤٤ - ويدل استعداد أعضائنا للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من أخطار الزئبق عن طريق الإدارة الرشيدة للمواد، على التزام المجلس بمعالجة القضايا الصحية والبيئية على نطاق أوسع من اتخاذ تدابير خاصة بكل موقع على حدة، والسعي في الوقت ذاته لتشجيع الاستخدامات المستدامة للمعادن والفلزات في كافة أنحاء العالم.

تقييم مخاطر الفلزات

٤٥ - الفلزات عبارة عن عناصر طبيعية غير عضوية توجد في التربة، ولها خصائص كيميائية محددة غالبا ما تختلف بشكل ملحوظ عن خصائص المواد الكيميائية العضوية. ويشكل فهم هذه الخصائص عاملا رئيسيا في كفاءة تقييم المخاطر الصحية والبيئية المحتملة وإدارتها على نحو مناسب. وفي ظل التعاون المتبادل بشأن مختلف السلع، ييسر المجلس الدولي للتعددين والفلزات وضع مفاهيم تكنولوجية متقدمة ومشاطرتها عن طريق مشروع إرشادات تقييم مخاطر الفلزات (إرشادات تقييم المخاطر البيئية للفلزات وإرشادات تقييم المخاطر الصحية للفلزات). ويهدف هاذان المشروعان التعاونيان إلى تزويد الهيئات التنظيمية على الصعيد الإقليمي والدولي بالإرشادات العلمية والتنظيمية بشأن حالة المفاهيم الأكثر تطورا المتعلقة بتقييم ما تخلفه الفلزات من مخاطر على البيئة وعلى صحة الإنسان. وقد جمع المشروعان بين التجربة القائمة والتقدم المحرز مؤخرا وأساليب تقييم المخاطر البيئية ومفاهيمه ومنهجياته لاستخدامها في برامج إدارة المواد الكيميائية وعمليات وضع المعايير الخاصة بها (انظر الموقع

www.icmm.com/page/1185/metals-environmental-risk-assessment-guidance-merag

و www.icmm.com/page/1213/health-risk-assessment-guidance-for-metals-herag)

٤٦ - وقد يسر هذا النهج الذي يستخدمه أصحاب المصلحة المتعددين لتوثيق "حالة العلوم" قبول النواتج على نطاق واسع، واستخدمت الإرشادات البيئية على سبيل المثال من جانب المفوضية الأوروبية في صياغة الإرشادات الخاصة بالمعادن من أجل لائحته التنظيمية الجديدة المتعلقة بتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها وتقييمها. وقد حظي النهج أيضا بالاعتراف باعتباره مصدرا قيما للمعلومات الواردة في إطار تقييم مخاطر الفلزات الذي نشرته في عام ٢٠٠٧ وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٧ - وتعتبر المنشورات "وثائق حية" تكمل وتحديث كلما برزت تحديات جديدة وتقدمت العلوم.

بناء القدرات لتنفيذ الأطر الجديدة لإدارة المواد الكيميائية

٤٨ - يطرح تنفيذ الأطر التنظيمية الجديدة تحديا كبيرا أمام صناعة التعدين والفلزات، غير أنه يتيح فرصة هامة لإرساء الأسس السليمة لتسويق المنتجات واستخدامها ومراقبتها في المستقبل ويشكل تحديا لأرباب الصناعة والحكومات. وقد عكفت الصناعة، من خلال التعاون مع الشركات الرائدة ورابطات السلع والروابط الوطنية، على بناء القدرات اللازمة لتنفيذ نظامين جديدين على وجه التحديد.

٤٩ - وهذان النظامان هما اللائحة الأوروبية الجديدة لتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها، ونظام الأمم المتحدة المتوائم على الصعيد العالمي للتصنيف والوسم. وتعمل الصناعة على إعداد الخطوات الضرورية لضمان إمكانية تنفيذ كل من لائحة الاتحاد الأوروبي ونظام الأمم المتحدة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. وقد شمل ذلك مجموعة من الحلقات الدراسية التدريبية التي استضافتها مدن كبرى في شتى أنحاء العالم فضلا عن إصدار توجيهات محددة للصناعة. وتركز آخر وثيقة توجيهية صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على تصنيف الخامات والمركبات، وهي المواد الخام لإنتاج المعادن والفلزات (انظر www.icmm.com/library/oresandconcentrates).

٥٠ - وعملية بناء القدرات هذه مبادرة متواصلة. وقد عُقدت أحدث حلقة عمل بشأن إدارة المواد الكيميائية في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. واجتمع فيها أرباب الصناعة ومقررو السياسات من داخل الصين، وهي بلد تشهد فيه سياسات إدارة المواد الكيميائية تطورا سريعا لمواجهة التحديات المحلية والدولية.

٥١ - ويشارك أرباب الصناعة بنشاط أيضا في الحوار مع الحكومات ومقرري السياسات، بما في ذلك العمل على مستوى الأمم المتحدة من أجل وضع النهج الاستراتيجي، ومع المفوضية الأوروبية دعما لوضع السياسات التقنية في إطار لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها، ومع الأمم المتحدة والعديد من الحكومات الوطنية فيما يتعلق بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي للتصنيف والوسم.

التفكير القائم على دورة الحياة

٥٢ - تتسم نُهج دورة الحياة بأهمية حيوية في إدارة المواد الكيميائية، ويؤدي اتباعها إلى جني فوائد تجارية وبيئية وتنظيمية هامة. ونسعى إلى تطوير أدوات وبروتوكولات عامة لدورة الحياة فيما يتعلق بالفلزات يمكن استخدامها في عدد من الصناعات المختلفة وتعزيز قبول فكرة قدرة المعادن والفلزات على الإسهام في المنتجات المستدامة. ونهدف إلى تكوين رأي مشترك لدى منتجي السلع الفلزية والقائمين على تقييم دورة الحياة بغية وضع دعامة لتعزيز سمعة وموثوقية النهج ذات الصلة المتبعة إزاء الفلزات والمعادن. ويقيم المجلس الدولي للتعدين والفلزات شراكات مع منظمات من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية علم السميات البيئية والكيمياء لتحسين منهجيات تقييم دورة الحياة.

إدارة انتهاء الصلاحية

٥٣ - يمكن إعادة تدوير الفلزات دون أن يلزم ذلك انخراط في خصائصها، وتشكل الاستفادة من هذه الخاصية عنصرا رئيسيا في استخدامها المستدام. ويرى المجلس أن الشروع في أنشطة إعادة التدوير جانب هام من جوانب الالتزام بالإدارة الرشيدة للمواد، حيث توسع الشركات نطاق اهتمامها ليتجاوز نطاق المصنع ويغطي دورة الحياة بأكملها.

٥٤ - ومن المعروف جيدا في إطار صناعة الفلزات، مدى إعادة تدويرها والخصائص التي تجعلها قابلة لإعادة التدوير. غير أن الحقائق المتعلقة بها وبإمكانية إعادة تدويرها ليست معروفة أو مُدرّكة جيدا في أوساط متخذي القرارات ووسائل الإعلام والجمهور عموما. ولئن كان الرأي العام حاليا يؤيد إعادة التدوير بقوة، فإن معظم الاهتمام يوجه إلى الورق واللدائن. وقد ينظر المجتمع إلى الفلزات باعتبارها أقل جاذبية من المواد الأخرى من الناحية البيئية. بسبب نقص البيانات والمعلومات عن إعادة تدوير الفلزات.

٥٥ - وإضافة إلى ذلك، نعترف بضرورة إدارة النفايات والنواتج العرضية بطريقة مستدامة - ولعل برنامج إدارة الزئبق الذي وضعته شركة نيومونت ماينينغ (Newmont Mining) مثال جيد على الإدارة الرشيدة التي لا تشمل المنتجات فحسب بل أيضا مجاري النفايات السائلة المحتمل أن تكون خطرة (انظر www.beyondtheminine.com/2006/?l=2&pid=5&parent=19&id=171).

٥٦ - وعلينا، في نهاية المطاف، أن نذكي وعي الشركات الأعضاء وسائر الجهات ذات المصلحة بالسياسات الملائمة ونشجعها على تنفيذها. ويعمل المجلس في جميع المجالات على ضمان وصول الشركات والعلماء ومقرري السياسات إلى أقوى المفاهيم والأدوات وأنسبها لتقييم المعادن والفلزات.

واو - إسهام الفلزات في التنمية المستدامة

٥٧ - تعتبر الفلزات مناسبة تماما لجدول أعمال التنمية المستدامة لأنها مواد معمرة يمكن نظريا إعادة تدويرها إلى الأبد. وتشترك الفلزات فعلا في خصائص عديدة تيسر للمجتمع استخدامها بشكل متواصل وعلى نطاق واسع سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وفي ما يلي أمثلة على تلك الخصائص:

(أ) يتميز الألمنيوم بمزيج من القوة والخفة الاستثنائية؛

(ب) تكمن قيمة النحاس في أنه موصل للكهرباء والحرارة، ويتميز بمقاومة كبيرة للشد والتآكل؛

- (ج) للزنك نقطة انصهار منخفضة ولذلك يمكن قبولته بسهولة في أشكال معقدة. ويُستخدم بكميات كبيرة كطلاء سطحي يحمي الحديد والفولاذ من التآكل والصدأ؛
- (د) تؤدي إضافة النيكل إلى الفولاذ إلى إكسابه الصلابة والقوة والمطاوعة تحت مجموعة متنوعة من درجات الحرارة؛
- (هـ) يتميز الرصاص بثقل وزنه وكثافته ومطاوعته، ويمكن استخدامه كدرع واق من الإشعاع وله خصائص كهروكيميائية مفيدة؛
- (و) يُستخدم الحديد أساساً في صنع الفولاذ الذي يستعمل في تشييد المباني وبناء السفن وهياكل السيارات.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع (www.icmm.com/page/1355/a-) (world-of-metals-finding-making-and-using-metals-second-edition).

زاي - التحدي

٥٨ - يتمثل التحدي الذي يواجهه قطاع التعدين والفلزات في ضمان إنتاج المواد (الكيميائية) واستخدامها بطريقة تقلل إلى أدنى حد ممكن من أثرها على البيئة والمجتمع بينما تحقق أقصى قدر ممكن من إسهامها الإيجابي. ولم يعد هذا التحدي يقتصر على المصنع أو موقع المنجم. وباعتبارنا موردي مواد أساسية، ترتبط صناعتنا بحكم طبيعتها بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة ودورات الحياة التي لا نتحكم فيها دائماً. ويمكن أن تُحدث المواد الكيميائية والموارد الأخرى آثاراً في أي لحظة من دورة حياتها، ولذلك تقع علينا مسؤولية العمل مع غيرنا.

٥٩ - وهذا التزام يبدأ على أعلى مستوى ثم ينتقل تدريجياً إلىفرادى البلدان والشركات والمنظمات. ويتطلب وضع سياسات متينة لإدارة النفايات تشمل جميع المستويات، استناداً إلى أسس علمية سليمة وبدعم من جميع الجهات ذات المصلحة حكومة وصناعة ومجتمعاً مدنياً.

ثالثاً - إدارة النفايات

٦٠ - يدعم أرباب الأعمال والصناعة إرساء إدارة متكاملة للنفايات تكون مرنة ومقبولة اجتماعياً وسليمة بيئياً وفعالة من حيث التكلفة، وتقوم على بيانات علمية سليمة، بما فيها تحليلات المخاطر وعوائد التكاليف. وفي السنوات الأخيرة، بذلت الصناعة جهوداً كبيرة لتيسير إعادة تدوير منتجاتها وتحسين تصميمها ومعاييرها وخصائصها للحد من النفايات وإدارتها. وستواصل الصناعة الارتقاء بأساليب الإنتاج ومعايير منتجاتها. وينبغي أن تكفل الحكومات وضع سياسات تشجع الصناعة على إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

٦١ - وينبغي استخدام تعريف سليم ومنسق للنفايات/غير النفايات. ويمثل كل من التجارة العالمية في المواد القابلة للتدوير والوصول إلى مرافق إعادة التدوير أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من حجم النفايات المتخلص منها نهائيا. وقد أدى توسيع نطاق القيود المفروضة على نقل المواد الخام الثانوية عبر الحدود والتدابير المعطلة للتجارة في سياق اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، إلى إعاقة التجارة الأساسية في المواد القابلة للتدوير والاستخدام الرشيد والمتكامل لمرافق إعادة التدوير. وفي الوقت ذاته، رأينا أن إعادة التدوير السليمة يمكن أن تكون عنصرا من عناصر الجهود المبذولة في سبيل "الاقتصاد الأخضر"، ومن ثم ينبغي تشجيعها.

٦٢ - وتشكل "النفايات الإلكترونية" في نفس الوقت مثالا على التحدي الناشئ والفرص المتاحة في هذا الصدد. فلما أصبحت المنتجات تتقادم بسرعة من جراء الابتكارات السريعة والأنساق المتغيرة، بدأت تتزايد أحجام نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية، إذ يُنتج منها ما بين ٢٠ و ٥٠ مليون طن سنويا في أنحاء العالم. وقد وضع قطاع الأعمال مبادرات مع الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة وأقام شراكات معها لمعالجة هذه المسائل. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية التي تهدف إلى ضمان التخلص من هذه المنتجات بشكل مسؤول وإعادة استخدام المواد أو تدويرها حيثما كان ذلك ممكنا.

٦٣ - وتسعى جميع القطاعات إلى تحقيق هدف الانتقال من إدارة المخاطر إلى التشجيع على الإقلال إلى أدنى حد من النفايات، واستخدام المواد بمزيد من الفعالية وإعادة استخدامها بكثافة أشد باعتبار النفايات القابلة للتدوير - من قبيل النفايات الإلكترونية - موارد ثمينة. فعلى سبيل المثال، تؤدي إعادة تدوير قدر أكبر من المواد المستخدمة في المعدات - بما فيها المعادن الثمينة - إلى التخفيف من الآثار البيئية الناتجة عن التخلص منها والحد من الحاجة إلى استخراج مزيد من المواد الخام من الأرض. ويفضي هذا بدوره إلى التقليل من الآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالتعدين، مما ينسجم مع معالجة المسائل المتعلقة بسلاسل الإمداد.

٦٤ - وفي حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تتحكم الصناعة مباشرة في عدد كبير من المعدات، من قبيل الحواسيب والهواتف النقالة - عندما تنتهي فترة صلاحيتها. وقد وضعت بعض الشركات فعلا خططاً لاسترداد المنتجات، غير أن هناك حاجة إلى رؤية وتنفيذ أوسع نطاقا للمسؤولية المشتركة على طول سلسلة الإمداد. فينبغي أن يعيد المستخدمون، على سبيل المثال، المنتجات لإعادة تدويرها.

٦٥ - وتمثل أداة سلاسل الإمدادات المسؤولة في مجال الإلكترونيات (E-TASC) نظاما شبكيا لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستخدم لإدارة سلاسل إمداداتها بكفاءة. وفي عام ٢٠٠٨، وضعت مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية أداة لإدارة انتهاء الصلاحية ستدمج في استبيائها الحالي الموجه للموردين بشأن التقييم الذاتي لنظام E-TASC. وثمة معايير محددة تغطي عمليات جمع المنتجات وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها والتخلص منها. وسيساعد ذلك الشركات الأعضاء في المبادرة على ضمان معالجة النفايات الإلكترونية الناتجة عن أعمالها معالجة مسؤولة.

٦٦ - ويمكن أن تكون النفايات مصدرا هاما من مصادر الطاقة. فلا ينبغي تقييد الاستخدام العملي والرشيد لأنواع الوقود البديل الموصى باستخدامها حفاظا على البيئة، مثل الكتلة الأحيائية الناتجة عن صناعة اللباب والورق. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الدفن المتزايد للقمامات المكونة من موارد وقود ثمينة إجراء فعالا من الناحية البيئية. ومن المهم تحقيق معايير عالية في مجال إدارة النفايات وإبقاء نطاق الخيارات المتاحة واسعا ومرنا قدر الإمكان.